السياسة الجنائية الوقائية في حماية الأمن الغذائي في التشريع الليبي: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء اختصاصات النيابة العامة والاتجاهات الحديثة للعدالة الوقائية

يوسف كريم المنتصر فرفر

قسم القانون، كلية القانون – الرحيبات، جامعة نالوت، نالوت، ليبيا

yousef19872025@gmail.com

https://orcid.org/0009-0009-1718-3556

تاريخ الارسال 2026/8/16 تاريخ القبول 2026/8/28

المستخلص:

تشهد السياسة الجنائية المعاصرة تحولًا نوعيًا في فلسفة التجريم والعقاب، إذ لم يعد دور العدالة الجنائية مقتصرًا على ملاحقة الجريمة بعد وقوعها، وإنما اتجهت التشريعات الحديثة إلى تبني مفهوم السياسة الجنائية الوقائية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لحماية المجتمع من المخاطر قبل تحقق نتائجها الضارة. وقد انعكس هذا التحول بصورة واضحة في المجالات المرتبطة بحماية الصحة العامة والأمن الغذائي، نظرًا لما تمثله الجرائم المرتبطة بالغذاء والدواء والمبيدات والمواد الكيميائية من تهديد مباشر لحياة الإنسان واستقرار المجتمع والاقتصاد الوطني.

وفي ليبيا برز خلال السنوات الأخيرة توجه عملي لمكتب النائب العام نحو التدخل الاستباقي في مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي، من خلال إصدار التعليمات بفتح التحقيقات، وضبط المنتجات غير المطابقة للمواصفات، والتنسيق مع الجهات الرقابية والفنية، وإجراء الفحوص المخبرية، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة قبل تفاقم الأضرار. ويعكس هذا النهج تطورًا ملحوظًا في وظيفة النيابة العامة، وانتقالها من الدور التقليدي المتمثل في تحريك الدعوى الجنائية بعد وقوع الجريمة إلى دور أكثر شمولًا يقوم على إدارة المخاطر والوقاية من الجريمة وصيانة المصلحة العامة، وتنبع أهمية هذا البحث من حداثة موضوعه وندرة الدراسات القانونية العربية والليبية التي تناولت مفهوم السياسة الجنائية الوقائية في مجال الأمن الغذائي، رغم اتساع نطاق

المخاطر المرتبطة بالغش الغذائي، وتداول الأغذية الفاسدة، واستعمال المبيدات المحظورة، وضعف الرقابة على سلاسل الإمداد الغذائي. كما يسعى البحث إلى بيان الأساس القانوني الذي تستند إليه النيابة العامة في مباشرة هذا الدور الوقائي، ومدى انسجامه مع مبدأ الشرعية الجنائية وضمانات الحقوق والحريات، مع تحليل التطبيقات العملية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة الأخيرة.

واعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية، والمنهج الوصفي في عرض الإطار المفاهيمي للسياسة الجنائية الوقائية، والمنهج المقارن في الاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة، فضلًا عن منهج دراسة الحالة من خلال تحليل إجراءات مكتب النائب العام الليبي في مجال حماية الأمن الغذائي.

وانتهى البحث إلى أن السياسة الجنائية الوقائية تمثل أحد الاتجاهات الحديثة في العدالة الجنائية، وأن تدخل النيابة العامة في مجال الأمن الغذائي يجد سنده في مجموعة من المبادئ الدستورية والتشريعية التي تهدف إلى حماية النظام العام والصحة العامة، إلا أن المنظومة القانونية الليبية ما زالت بحاجة إلى تطوير تشريعي ومؤسسي يواكب التطورات الدولية، من خلال إصدار تشريع متكامل للأمن الغذائي، وتعزيز التنسيق بين أجهزة الرقابة، وإنشاء منظومة وطنية للإنذار المبكر، وتوسيع الاختصاصات الوقائية للنيابة العامة في إطار من الضمانات القانونية التي تحقق التوازن بين حماية المجتمع وصون الحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجنائية الوقائية، الأمن الغذائي، النيابة العامة، العدالة الوقائية، الصحة العامة، التشريع الليبي، الوقاية من الجريمة، إدارة المخاطر.

Abstract:

Contemporary criminal policy has witnessed a qualitative shift in the philosophy of criminalization and punishment. The role of criminal justice is no longer confined to prosecuting offenders after crimes have occurred; rather, modern legislation increasingly embraces the concept of preventive criminal policy as one of the fundamental mechanisms for protecting society from risks before they result in harmful consequences. This transformation is particularly evident in the field of public health and food security, given that crimes involving food, medicines, pesticides, and chemical substances pose a direct threat to human life, social stability, and the national economy.

In Libya, recent years have seen a practical shift in the approach adopted by the Office of the Public Prosecutor toward proactive intervention in addressing threats to food security. Through the issuance of directives to initiate investigations, seize non-compliant products, coordinate with regulatory and technical authorities, conduct laboratory examinations, and implement the necessary legal measures before damage occurs, the Public Prosecution has expanded its role beyond the traditional function of initiating criminal proceedings after the commission of an offense. Instead, it has assumed a more comprehensive preventive role focused on risk management, crime prevention, and the protection of the public interest.

The significance of this study lies in the novelty of its subject, as Arab and Libyan legal scholarship has devoted limited attention to the concept of preventive criminal policy in the field of food security. This is despite the growing risks associated with food contamination, the circulation of spoiled food products, and the misuse of hazardous chemicals. The study therefore seeks to establish the legal foundations for the preventive role of the Public Prosecution and to examine the extent to which this role is consistent with the principle of criminal legality and constitutional guarantees of rights and freedoms. It also analyzes recent practical applications in Libya.

The study adopts the analytical approach in examining legal texts, the descriptive approach in presenting the theoretical framework of preventive criminal policy, the comparative approach to benefit from relevant legislative experiences, and the case study approach through an analysis of the procedures adopted by the Office of the Public Prosecutor in the field of food security.

The study concludes that preventive criminal policy represents one of the most significant contemporary trends in criminal justice and that the intervention of the Public Prosecution in safeguarding food security is supported by constitutional and legislative principles aimed at protecting public order and public health. Nevertheless, the Libyan

legal framework still requires legislative and institutional development to keep pace with international developments. This includes enacting a comprehensive Food Security Law, strengthening coordination among regulatory authorities, establishing a national early warning system, and expanding the preventive powers of the Public Prosecution within a legal framework that ensures an appropriate balance between protecting society and safeguarding rights and freedoms.

Keywords: Preventive Criminal Policy; Food Security; Public Prosecution; Preventive Justice; Public Health; Libyan Legislation; Crime Prevention; Risk Management.

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في طبيعة المخاطر التي تهدد المجتمعات، فلم تعد الجريمة التقليدية هي الخطر الوحيد الذي يواجه الدولة، بل برزت أنماط جديدة من الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والبيئي والصحي والغذائي، والتي تمتاز بقدرتها على إحداث أضرار جسيمة تتجاوز في آثارها حدود الضحايا المباشرين لتطال المجتمع بأسره. ومن بين هذه المخاطر تبرز الجرائم الماسة بالأمن الغذائي بوصفها أحد أخطر التحديات التي تواجه الدول الحديثة، لما لها من تأثير مباشر في الحق في الحياة والصحة وسلامة الإنسان، فضلًا عن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية(منظمة الصحة العالمية، 2022). ، وأدى اتساع هذه المخاطر إلى إعادة النظر في الفلسفة التقليدية للقانون الجنائي، التي كانت تقوم على ملاحقة الجريمة بعد وقوعها، والاتجاه نحو تبني مفهوم أكثر تطورًا يقوم على منع وقوع الجريمة قبل تحقق نتائجها، وهو ما عرف في الفقه الحديث بالسياسة الجنائية الوقائية.(المرجع نفسه) ويقوم هذا الاتجاه على توظيف مختلف الوسائل القانونية والإدارية والفنية والرقابية للحد من مصادر الخطر، وإدارة المخاطر المحتملة، وتعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة، بما يضمن حماية المصالح الأساسية للمجتمع قبل تعرضها للاعتداء، وتحتل حماية الأمن الغذائي مكانة متقدمة ضمن أولويات السياسة الجنائية الوقائية، نظرًا لأن الغذاء الآمن يمثل أحد الحقوق الأساسية للإنسان، كما يشكل عنصرًا جوهريًا في تحقيق الأمن القومي والتنمية المستدامة. ومن ثم لم يعد الأمن الغذائي يقتصر على

ضمان توافر الغذاء، بل أصبح يشمل كذلك ضمان سلامته وجودته وخلوه من الملوثات والمواد الضارة، وفرض رقابة فعالة على مراحل إنتاجه واستيراده وتداوله.

وفي هذا السياق، شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة تزايدًا في اهتمام السلطات العامة بحماية الأمن الغذائي، ولا سيما من خلال الإجراءات التي باشرها مكتب النائب العام في مواجهة بعض القضايا المرتبطة بتداول الأغذية غير الصالحة للاستهلاك، أو استيراد المبيدات والمواد الكيميائية المخالفة للمواصفات، أو مخالفة الاشتراطات الصحية. وقد اتسمت هذه الإجراءات بطابع وقائي واضح، إذ لم تقتصر على تحريك الدعوى الجنائية، وإنما امتدت إلى اتخاذ تدابير عاجلة تهدف إلى منع تحقق الضرر، وإيقاف تداول المنتجات محل الاشتباه، وإخضاعها للفحص والتحليل، والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الصحة العامة.(مكتب النائب العام الليبي،2023-2025)، ويثير هذا التطور جملة من التساؤلات القانونية حول مدى وجود أساس تشريعي واضح لهذا الدور الوقائي الذي تضطلع به النيابة العامة، وحدود اختصاصها في التدخل قبل تحقق النتيجة الإجرامية، ومدى اتساق ذلك مع مبدأ الشرعية الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة، فضلًا عن مدى كفاية التشريعات الليبية الحالية لمواجهة الجرائم المستحدثة التي تمس الأمن الغذائي.(محمود نجيب حسني، 2018: ص112).

وتزداد أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى محدودية الإنتاج الفقهي العربي والليبي الذي تناول موضوع السياسة الجنائية الوقائية في مجال الأمن الغذائي، إذ انصب اهتمام أغلب الدراسات على التجريم والعقاب، دون التطرق بصورة كافية إلى البعد الوقائي الذي أصبح يشكل أحد أهم الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية المقارنة.(عبدالله سليمان، 2021: ص 203) كما تأتي هذه الدراسة في ظل تزايد الدعوات الدولية إلى اعتماد سياسات وقائية متكاملة، وتعزيز دور مؤسسات العدالة الجنائية في حماية الصحة العامة والبيئة والأمن الغذائي، انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني المنظم للسياسة الجنائية الوقائية في ليبيا، وبيان مدى مشروعية التدخل الوقائي للنيابة العامة في مجال حماية الأمن الغذائي، مع تقييم التجربة الليبية في ضوء المبادئ العامة للقانون الجنائي،

والاستفادة من التجارب المقارنة، وصولًا إلى تقديم رؤية علمية متكاملة تسهم في تطوير التشريع الليبي وتعزيز فعالية منظومة العدالة الجنائية في مواجهة الجرائم التي تمس الأمن الغذائي.

إشكالية البحث

شهدت السياسة الجنائية خلال العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في فلسفتها وأهدافها، فلم تعد تقتصر على توقيع العقوبة بعد وقوع الجريمة، وإنما اتجهت إلى تبني رؤية وقائية تستهدف منع الجريمة قبل تحقق نتائجها، وذلك من خلال تطوير وسائل التدخل المبكر، وتعزيز الرقابة، وإدارة المخاطر، والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون والجهات الرقابية والفنية. وقد فرض هذا التحول نفسه بصورة خاصة في المجالات التي تمس المصالح الجماعية، وعلى رأسها الأمن الغذائي، باعتباره أحد المقومات الأساسية للأمن القومي ولحماية الحق في الحياة والصحة.

وفي ليبيا، برز خلال السنوات الأخيرة دور متنامٍ لمكتب النائب العام في التصدي للمخاطر المرتبطة بالغذاء والدواء والمبيدات والسلع الاستهلاكية، حيث اتخذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية التي استهدفت الكشف عن مصادر الخطر ومنع تداول المنتجات غير المطابقة للمواصفات قبل وقوع أضرار واسعة النطاق. وقد أثار هذا التطور نقاشًا قانونيًا حول مدى وجود أساس تشريعي يمنح النيابة العامة هذا الدور الوقائي، وما إذا كانت هذه الإجراءات تمثل تطبيقًا لمفهوم السياسة الجنائية الوقائية، أم أنها تعد توسعًا في الاختصاصات التقليدية للنيابة العامة.

وتزداد أهمية هذا التساؤل في ظل غياب تشريع ليبي متكامل ينظم السياسة الجنائية الوقائية في مجال الأمن الغذائي، فضلًا عن تعدد الجهات المختصة بالرقابة الغذائية وتداخل اختصاصاتها، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة تقييم الإطار القانوني المنظم لحماية الأمن الغذائي، وبيان مدى كفايته لمواجهة الجرائم الحديثة ذات الطابع الصحي والاقتصادي والبيئي.

ومن ثم تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في السؤال الآتي:

إلى أي مدى تعكس إجراءات مكتب النائب العام الليبي في مجال حماية الأمن الغذائي تحولًا نحو تبني سياسة جنائية وقائية، وما الأساس القانوني الذي تستند

إليه هذه الإجراءات، ومدى توافقها مع مبادئ الشرعية الجنائية، وما السبل الكفيلة بتطوير المنظومة التشريعية الليبية لتعزيز الحماية الوقائية للأمن الغذائي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

ما المقصود بالسياسة الجنائية الوقائية؟ وما خصائصها وأهدافها؟

ما الأساس التشريعي لاختصاص النيابة العامة في التدخل الوقائي؟

هل تتفق إجراءات مكتب النائب العام مع مبدأ الشرعية الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة؟

ما أوجه القصور التي تعاني منها المنظومة التشريعية الليبية في مجال حماية الأمن الغذائي؟

ما أبرز التجارب المقارنة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا؟

أهمية البحث

أولًا: الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حديثًا لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسة في الفقه القانوني الليبي، إذ يسعى إلى الربط بين السياسة الجنائية الوقائية وحماية الأمن الغذائي، باعتبارهما من الموضوعات التي فرضتها التطورات التشريعية والعملية المعاصرة.

كما يساهم البحث في إثراء المكتبة القانونية العربية بدراسة متخصصة تجمع بين القانون الجنائي والقانون الإداري وقانون الصحة العامة والقانون الدولي، بما يعزز الاتجاهات الحديثة التي تدعو إلى تجاوز المفهوم التقليدي للعقوبة نحو تبني منظومة قانونية قائمة على الوقاية وإدارة المخاطر.

وتبرز أهمية الدراسة أيضًا في تحليل تجربة النيابة العامة الليبية بوصفها نموذجًا عمليًا لتطبيق السياسة الجنائية الوقائية، مع تقييمها في ضوء المبادئ الدستورية والفقه الجنائي المقارن، الأمر الذي يفتح آفاقًا جديدة للبحث العلمي في هذا المجال.

ثانيًا: الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للبحث في تقديم دراسة قانونية يمكن أن يستفيد منها المشرع الليبي في تطوير التشريعات المتعلقة بالأمن الغذائي

والسياسة الجنائية الوقائية، بما يحقق قدرًا أكبر من الحماية القانونية للصحة العامة، كما يقدم البحث رؤية عملية للنيابة العامة والجهات الرقابية حول سبل تطوير آليات التدخل الوقائي، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتحسين وسائل الرقابة على تداول الأغذية والمواد الزراعية والدوائية. ومن الناحية التطبيقية، يمكن أن تسهم نتائج البحث في دعم جهود الدولة الليبية في بناء منظومة وطنية متكاملة لحماية الأمن الغذائي، تستند إلى مبادئ الوقاية والشفافية والتنسيق المؤسسي، بما ينسجم مع المعايير الدولية وأهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. بيان الإطار المفاهيمي للسياسة الجنائية الوقائية وتطورها التاريخي.
2. تحديد مفهوم الأمن الغذائي وبيان مكانته القانونية في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.
3. تحليل الأساس القانوني لاختصاص النيابة العامة الليبية في التدخل الوقائي لحماية الأمن الغذائي.
4. دراسة التطبيقات العملية لإجراءات مكتب النائب العام في مجال الأمن الغذائي وتحليلها قانونيًا.
5. الاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير السياسة الجنائية الوقائية.
6. اقتراح إصلاحات تشريعية ومؤسسية لتعزيز حماية الأمن الغذائي في ليبيا.

منهج البحث: اعتمدت هذه الدراسة على أكثر من منهج علمي، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: المنهج التحليلي، لتحليل النصوص القانونية الليبية والاتفاقيات الدولية والقرارات القضائية ذات الصلة، وبيان مدى كفايتها في تنظيم التدخل الوقائي للنيابة العامة.

ثانيًا: المنهج الوصفي، لعرض المفاهيم القانونية المتعلقة بالسياسة الجنائية الوقائية والأمن الغذائي، وبيان تطورها في الفقه والقضاء.

ثالثًا: المنهج المقارن، من خلال مقارنة التشريع الليبي بالتشريعات المقارنة، ولا سيما الفرنسية والمصرية وبعض التشريعات العربية، لاستخلاص أفضل الممارسات التشريعية.

رابعًا: منهج دراسة الحالة (Case Study)، وذلك بتحليل إجراءات مكتب النائب العام الليبي المتعلقة بحماية الأمن الغذائي، وبيان طبيعتها القانونية وآثارها العملية، ومدى تجسيدها لمفهوم السياسة الجنائية الوقائية.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي والقانوني للسياسة الجنائية الوقائية في حماية الأمن الغذائي

تمهيد

شهد الفكر الجنائي المعاصر تطورًا ملحوظًا في نظرته إلى وظيفة القانون الجنائي، فلم يعد يُنظر إليه باعتباره وسيلة لتوقيع الجزاء على مرتكب الجريمة فحسب، وإنما أصبح أداة استراتيجية لحماية المجتمع من المخاطر التي تهدد أمنه واستقراره قبل أن تتحول إلى جرائم مكتملة الأركان. وقد جاء هذا التحول نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والصحية التي أفرزت أنماطًا جديدة من المخاطر، من أبرزها الجرائم الماسة بالأمن الغذائي، التي قد تؤدي إلى أضرار جسيمة تمس حياة الإنسان وصحته والاقتصاد الوطني، بل وتمتد آثارها إلى الأمن القومي للدولة.

ومن هذا المنطلق، برز مفهوم السياسة الجنائية الوقائية باعتباره أحد الاتجاهات الحديثة في السياسة التشريعية، إذ يقوم على توظيف مختلف الآليات القانونية والإدارية والرقابية لمنع وقوع الجريمة، والحد من مسبباتها، وتعزيز التدخل المبكر قبل تحقق النتائج الضارة. ولم يعد نجاح السياسة الجنائية يقاس بعدد الأحكام الصادرة أو العقوبات المنفذة، وإنما بقدرتها على تقليل معدلات الجريمة، وحماية المصالح الأساسية للمجتمع، وفي مقدمتها الأمن الغذائي.

وتتجلى أهمية هذا المبحث في كونه يؤسس للإطار النظري الذي يقوم عليه البحث، من خلال بيان مفهوم السياسة الجنائية الوقائية، وخصائصها، وأهدافها، ثم بيان مفهوم الأمن الغذائي، ومكانته القانونية، والأساس الذي استند إليه المشرع

في توفير الحماية الجنائية له، وصولًا إلى إبراز العلاقة الوثيقة بين السياسة الجنائية الوقائية وحماية الأمن الغذائي باعتبارها أحد أهم تطبيقاتها المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجنائية الوقائية وتطورها وأسسها.

أولًا: مفهوم السياسة الجنائية الوقائية

يُعد مصطلح السياسة الجنائية من أكثر المفاهيم القانونية تطورًا، إذ لم يعد يقتصر على رسم السياسة العقابية للدولة، وإنما أصبح يشمل جميع الوسائل التشريعية والإدارية والاجتماعية التي تعتمدها الدولة لمواجهة الظاهرة الإجرامية والحد من آثارها.(سرور، 2016، ص 22–25) ويذهب الفقيه الفرنسي مارك أنسل إلى أن السياسة الجنائية هي «مجموعة المبادئ والوسائل التي تعتمدها الدولة لتحقيق أفضل حماية ممكنة للمجتمع مع احترام الحقوق والحريات الأساسية». ويُظهر هذا التعريف أن السياسة الجنائية الحديثة تقوم على تحقيق التوازن بين حماية المجتمع وضمان حقوق الأفراد، بعيدًا عن النظرة التقليدية التي كانت تجعل العقوبة غاية في ذاتها.

أما السياسة الجنائية الوقائية فهي أحد الفروع الحديثة للسياسة الجنائية، وتركز على التدخل قبل وقوع الجريمة من خلال إزالة أسبابها، وتقليل فرص ارتكابها، وتعزيز الرقابة على الأنشطة التي قد تُفضي إلى الإضرار بالمصلحة العامة.(حجازي، 2019: ص61-84) وهي بذلك تمثل انتقالًا من مفهوم "العدالة العقابية" إلى مفهوم "العدالة الوقائية"، الذي يهدف إلى منع الخطر قبل أن يتحول إلى اعتداء فعلي على الحقوق والمصالح المحمية.

ويرى الفقيه المصري محمود نجيب حسني أن السياسة الجنائية لا تقتصر على تحديد العقوبات، وإنما تشمل أيضًا الوسائل الكفيلة بمنع وقوع الجريمة، لأن الوقاية أكثر فاعلية وأقل تكلفة من العقاب،(حسني، 2018: ص 35–84) وهو اتجاه أصبح يحظى بتأييد واسع في الفقه الجنائي المعاصر.

ويلاحظ الباحث أن السياسة الجنائية الوقائية لا تهدف إلى توسيع التجريم أو التضييق على الحريات، وإنما إلى بناء منظومة قانونية متكاملة تستند إلى التنبؤ بالمخاطر، وتعزيز الرقابة، وتفعيل دور المؤسسات المختصة، بما يحقق حماية فعالة للمجتمع دون الإخلال بمبدأ الشرعية أو الضمانات الدستورية.

الرأي الشخصي: أرى أن السياسة الجنائية الوقائية تمثل تطورًا طبيعيًا لوظيفة القانون الجنائي في الدولة الحديثة، إلا أن نجاحها يتوقف على وجود إطار تشريعي واضح يحدد اختصاصات السلطات العامة وضوابط تدخلها، حتى لا تتحول الوقاية إلى ذريعة للتوسع غير المبرر في سلطات الضبط أو المساس بالحقوق والحريات.

ثانيًا: التطور التاريخي للسياسة الجنائية من العقاب إلى الوقاية

ارتبط القانون الجنائي في بداياته بفكرة الانتقام وتحقيق الردع من خلال العقوبات القاسية، ثم تطورت الفلسفة الجنائية مع المدرسة الكلاسيكية التي أكدت مبدأ الشرعية، قبل أن تظهر المدرسة الوضعية التي أولت اهتمامًا بشخصية الجاني وأسباب الجريمة، وانتهى الأمر بظهور الاتجاهات الحديثة التي جعلت الوقاية هدفًا أساسيًا للسياسة الجنائية.(عودة، ج 1،2015: ص 70–89)

وقد أسهمت نظريات الدفاع الاجتماعي، وعلى رأسها أفكار فيليبو غراماتيكا ومارك أنسل، في ترسيخ مفهوم العدالة الوقائية، من خلال الدعوة إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للجريمة بدل الاقتصار على معاقبة مرتكبيها، وفي العقود الأخيرة، توسع تطبيق السياسة الجنائية الوقائية ليشمل الجرائم الاقتصادية والبيئية والإلكترونية والغذائية، حيث أصبح التدخل المبكر، والرقابة الإدارية، واستخدام الوسائل العلمية والمخبرية، جزءًا لا يتجزأ من منظومة العدالة الجنائية،(حجازي، 2019: ص 102–118). وفي هذا الإطار، أكدت العديد من الصكوك الدولية أهمية الوقاية، ومن أبرزها مبادئ الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، التي دعت إلى اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة للحد من المخاطر قبل تحولها إلى جرائم مكتملة.

الرأي الشخصي: لا يمكن تحقيق سياسة جنائية فعالة في ليبيا إذا ظلت تعتمد على رد الفعل بعد وقوع الجريمة. فالجرائم التي تمس الأمن الغذائي قد يترتب عليها ضرر لا يمكن تداركه بالعقوبة وحدها، مما يجعل الوقاية والتدخل المبكر ضرورة قانونية ووطنية، لا مجرد خيار تشريعي.

المطلب الثاني: الأسس القانونية للسياسة الجنائية الوقائية

ترتكز السياسة الجنائية الوقائية على مجموعة من المبادئ القانونية، أهمها مبدأ الشرعية، ومبدأ التناسب، ومبدأ حماية المصلحة العامة، ومبدأ احترام حقوق الإنسان.(سرور، 2016، ص 35–41) فالتدخل الوقائي لا يكون مشروعًا إلا إذا استند إلى نص قانوني واضح، وكان ضروريًا لتحقيق غاية مشروعة، وتم في إطار من الضمانات القانونية، كما تقوم هذه السياسة على مبدأ التعاون المؤسسي، الذي يفرض تنسيقًا فعالًا بين النيابة العامة، والأجهزة الرقابية، والسلطات الصحية، والجهات الفنية، باعتبار أن حماية الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة لا يمكن أن تضطلع بها جهة واحدة. ومن ناحية أخرى، يعتمد نجاح السياسة الجنائية الوقائية على توظيف الوسائل العلمية الحديثة، مثل التحاليل المخبرية، ونظم الإنذار المبكر، وقواعد البيانات، وتقنيات تتبع المنتجات، بما يعزز القدرة على اكتشاف المخاطر قبل انتشارها.

ويُلاحظ أن التشريعات المقارنة، وخاصة الفرنسية، قد اتجهت إلى تعزيز هذا النهج من خلال منح السلطات المختصة صلاحيات وقائية محددة، مع إخضاعها للرقابة القضائية ضمانًا لاحترام الحقوق والحريات.

الرأي الشخصي: أرى أن تطوير السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا يجب أن يبدأ بإصدار تشريع خاص بالأمن الغذائي يحدد اختصاصات كل جهة، ويضع آليات واضحة للتنسيق بينها، مع النص على دور النيابة العامة في إدارة المخاطر ضمن ضوابط قانونية دقيقة، بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع واحترام سيادة القانون.

المبحث الثاني:

الأمن الغذائي والحماية الجنائية للمصالح الغذائية

تمهيد

يُعد الأمن الغذائي من المفاهيم القانونية الحديثة التي تجاوزت إطارها الاقتصادي التقليدي لتصبح أحد أهم مرتكزات الأمن الإنساني والدولي، إذ لم يعد الغذاء مجرد سلعة خاضعة لقوانين السوق، بل أصبح حقًا أساسيًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق

في الحياة والصحة والكرامة الإنسانية. وقد أسهمت التحولات العالمية في أنظمة الإنتاج والتوزيع الغذائي، وما صاحبها من أزمات غذائية وتلوث غذائي وغش تجاري، في دفع المجتمع الدولي نحو إعادة صياغة هذا المفهوم في إطار قانوني أكثر شمولًا.(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022) وفي هذا السياق، برز دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة Food and Agriculture Organization ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization في وضع تعريفات معيارية للأمن الغذائي، تقوم على أربعة أبعاد رئيسية: التوافر، وإمكانية الوصول، والاستخدام، والاستقرار، وهو ما جعل الأمن الغذائي مفهومًا متعدد الأبعاد يتداخل فيه القانون بالاقتصاد والصحة العامة.(منظمة الصحة العالمية) أما على الصعيد الوطني، فإن التشريع الليبي، رغم عدم تبنيه تعريفًا تشريعيًا مباشرًا للأمن الغذائي، إلا أنه عالج جوانب منه بصورة متفرقة ضمن قوانين الصحة العامة، وحماية المستهلك، وقانون العقوبات، وهو ما يعكس طبيعة الحماية الجزئية غير الممنهجة، الأمر الذي يطرح إشكالية الحاجة إلى بناء سياسة جنائية متكاملة لحماية المصالح الغذائية.(السنوسي، دون سنة نشر: ص 214)

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي في الإطار الدولي والوطني

أولًا: التطور المفاهيمي للأمن الغذائي في الفكر الدولي

شهد مفهوم الأمن الغذائي تطورًا ملحوظًا عبر العقود الأخيرة، حيث انتقل من التركيز على توافر الغذاء كمسألة إنتاج زراعي إلى مفهوم أكثر شمولًا يرتبط بحق الإنسان في الحصول على غذاء آمن وكافٍ ومغذٍ في جميع الأوقات. وقد عرّفته منظمة الأغذية والزراعة بأنه "توافر الغذاء لجميع الناس في جميع الأوقات بما يكفي لتلبية احتياجاتهم الغذائية والحياتية".(منظمة الصحة والزراعة للأمم المتحدةFAO) وقد أضافت منظمة الصحة العالمية بعدًا صحيًا مهمًا لهذا المفهوم، من خلال التأكيد على أن الأمن الغذائي لا يتحقق إلا إذا كان الغذاء آمناً وسليمًا وخاليًا من الملوثات التي تهدد الصحة العامة. ومن ثم، أصبح الأمن الغذائي يتأسس على أربعة أبعاد مترابطة: توافر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، وجودته الصحية، واستقراره عبر الزمن، ويلاحظ أن هذا التطور يعكس انتقالًا من منظور اقتصادي ضيق إلى منظور حقوقي شامل، يجعل من الأمن الغذائي

جزءًا من منظومة حقوق الإنسان، خصوصًا الحق في الصحة والحق في الحياة.(التشريعات الليبية المتعلقة بالصحة العامة)

ثانيًا: الأبعاد المعيارية لمفهوم الأمن الغذائي : يمكن تحليل الأمن الغذائي وفق أربعة أبعاد رئيسية:

1. التوافر (Availability): ويعني وجود كميات كافية من الغذاء سواء من الإنتاج المحلي أو الاستيراد.

2. إمكانية الوصول (Accessibility): أي قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء ماديًا واقتصاديًا.

3. الاستخدام (Utilization): ويشير إلى جودة الغذاء وسلامته وقيمته التغذوية.

4. الاستقرار (Stability): أي استمرار توفر الغذاء دون انقطاع أو أزمات مفاجئة[4].

وتكمن أهمية هذه الأبعاد في أنها تُحوّل الأمن الغذائي إلى نظام متكامل يتطلب تدخلًا تشريعيًا وإداريًا وقضائيًا، وليس مجرد سياسة اقتصادية أو زراعية.

ثالثًا: الأمن الغذائي في التشريع الليبي

بالرجوع إلى المنظومة التشريعية الليبية، يتضح عدم وجود نص قانوني مستقل يعرف الأمن الغذائي تعريفًا مباشرًا، إلا أن الحماية تتوزع على عدة قوانين، أهمها:

- قوانين الصحة العامة التي تنظم الرقابة على الأغذية.

- التشريعات الخاصة بحماية المستهلك ومنع الغش التجاري.

- النصوص العقابية المتعلقة بالجرائم الماسة بالصحة العامة.

ويستفاد من هذا التشتت أن المشرّع الليبي لم يتبنَّ بعد مقاربة موحدة للأمن الغذائي، بل اكتفى بحماية غير مباشرة، وهو ما يؤدي إلى ضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية وتداخل الاختصاصات، كما أن هذا الوضع التشريعي يجعل من الصعب بناء سياسة جنائية وقائية فعالة، إذ تبقى الحماية مجزأة وغير قادرة على مواجهة المخاطر الغذائية المعاصرة بشكل شامل.

المطلب الثاني: الحماية الجنائية للمصالح الغذائية والأساس الفقهي لها

أولًا: مفهوم الحماية الجنائية للمصالح الغذائية

يقصد بالحماية الجنائية للمصالح الغذائية مجموعة القواعد الجزائية التي تهدف إلى حماية صحة الإنسان من خلال تجريم الأفعال التي تمس سلامة الغذاء، سواء تعلق الأمر بالغش أو التلوث أو الإهمال أو التداول غير المشروع للمواد الغذائية، وتتخذ هذه الحماية صورًا متعددة، منها:

- تجريم إنتاج أو بيع مواد غذائية فاسدة أو منتهية الصلاحية.
- معاقبة الغش في المكونات أو البيانات الغذائية.
- تحميل المسؤولية الجنائية للمنتجين والموزعين عند الإضرار بالصحة العامة.

ومن ثم، فإن المصلحة المحمية هنا لا تقتصر على المستهلك الفرد، بل تمتد إلى المجتمع ككل باعتبار أن الأمن الغذائي يمثل عنصرًا من عناصر الأمن العام.(سرور، 2016، ص 91)

ثانيًا: الأساس الفقهي للحماية الجنائية للأمن الغذائي

يرى الفقه الجنائي الحديث أن توسع الدولة في الحماية الجنائية للمجال الغذائي يجد مبرره في مبدأ الوقاية، الذي يُعد أحد أهم ركائز السياسة الجنائية المعاصرة، فلم يعد الهدف من القانون الجنائي هو العقاب فقط، بل أصبح يشمل منع وقوع الجريمة أصلًا، خاصة في المجالات التي تمس الصحة والحياة مثل الغذاء، كما يؤكد جانب من الفقه أن الغذاء في العصر الحديث لم يعد سلعة تجارية فقط، بل أصبح حقًا إنسانيًا أساسيًا، مما يبرر تدخل القانون الجنائي لحمايته باعتباره جزءًا من النظام العام الصحي.

ثالثًا: تقييم التشريع الليبي في مجال الحماية الجنائية الغذائية

رغم وجود نصوص جنائية وصحية متعددة، إلا أن الحماية الجنائية في ليبيا ما تزال تعاني من عدة إشكاليات، أبرزها:

- غياب قانون موحد لسلامة الغذاء.

- ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية (الصحة، البلديات، الجمارك).

- محدودية التطبيق الفعلي للعقوبات في قضايا الغش الغذائي.

ويؤدي هذا الوضع إلى فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، مما يضعف فعالية الردع الجنائي.(ديوان المحاسبة الليبي)

رابعًا: الرأي الشخصي والتحليل النقدي

في تقديري، فإن الإشكال الجوهري لا يكمن فقط في نقص التشريعات، بل في غياب رؤية استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي تقوم على الدمج بين القانون الجنائي والسياسات الصحية والاقتصادية، كما أن استمرار التعامل مع الأمن الغذائي من خلال قوانين متفرقة يؤدي إلى إضعاف الحماية القانونية،(رأي الباحث) ويجعل النظام القانوني غير قادر على مواكبة المخاطر الحديثة مثل:

- التلوث الغذائي الصناعي.

- سلاسل التوريد العالمية.

- الغش الإلكتروني في المنتجات الغذائية.

وعليه، فإن تطوير السياسة الجنائية الليبية في هذا المجال يجب أن يتجه نحو:

- إصدار قانون موحد لسلامة الغذاء.

- تعزيز دور النيابة العامة في الرقابة الوقائية.

- تبني مفهوم "الأمن الغذائي كحق دستوري".

خاتمة المبحث: يتضح مما سبق أن الأمن الغذائي لم يعد مفهومًا تقنيًا محدودًا، بل أصبح إطارًا قانونيًا شاملًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان. كما أن الحماية الجنائية للمصالح الغذائية تمثل امتدادًا طبيعيًا لفكرة الدولة الحديثة في حماية الصحة العامة.

غير أن التجربة الليبية لا تزال في مرحلة الحماية الجزئية غير المتكاملة، الأمر الذي يستدعي إعادة بناء المنظومة القانونية وفق رؤية وقائية شاملة تجعل من الأمن الغذائي سياسة جنائية قائمة بذاتها، لا مجرد نصوص متفرقة داخل قوانين متعددة.

المبحث الثالث:

التقييم القانوني والتجارب المقارنة وآفاق تطوير السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا

المطلب الأول: التقييم القانوني لإجراءات النيابة العامة في ضوء مبدأ الشرعية والسياسة الجنائية الوقائية

تمهيد

تمثل السياسة الجنائية الوقائية أحد أهم الاتجاهات الحديثة في الفكر الجنائي المعاصر، إذ لم يعد دور الدولة يقتصر على ملاحقة الجريمة بعد وقوعها، وإنما امتد ليشمل اتخاذ التدابير القانونية والإدارية الكفيلة بمنع وقوعها أو الحد من آثارها قبل تحقق النتيجة الإجرامية. ويبرز هذا التوجه بصورة واضحة في مجال حماية الأمن الغذائي، بالنظر إلى ما تمثله الجرائم المرتبطة بالغذاء من تهديد مباشر لحياة الإنسان وصحته واستقرار المجتمع والاقتصاد الوطني. ومن ثم أصبح تدخل النيابة العامة في هذا المجال يتجاوز المفهوم التقليدي للادعاء العام، ليشمل الإشراف على أعمال الضبط القضائي، وتوجيه الجهات الرقابية، وضمان التطبيق السليم للتشريعات الوقائية ذات الصلة، بما يحقق الغاية الأساسية للسياسة الجنائية الحديثة المتمثلة في الوقاية قبل العقاب.(الأمم المتحدة، دليل سيادة القانون، 2004) ، ويثير هذا التطور إشكالية قانونية تتمثل في مدى اتساع سلطات النيابة العامة في اتخاذ إجراءات وقائية قبل وقوع الجريمة، ومدى توافق هذه الإجراءات مع مبدأ الشرعية الجنائية الذي يفرض خضوع جميع سلطات الدولة للقانون، ويحظر اتخاذ أي إجراء يمس حقوق الأفراد أو حرياتهم إلا استنادًا إلى نص قانوني صريح. ومن ثم فإن تقييم مشروعية تدخل النيابة العامة في حماية الأمن الغذائي يقتضي الموازنة بين ضرورة حماية المجتمع من الأخطار الصحية والغذائية، وبين احترام الضمانات الدستورية المقررة للأفراد، باعتبار أن الشرعية الجنائية تمثل الضمانة الأساسية ضد التعسف في استعمال السلطة.(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 2022)

أولاً: مبدأ الشرعية الجنائية كأساس للتدخل الوقائي

يقوم مبدأ الشرعية الجنائية على قاعدة راسخة مفادها أنه «لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير إلا بنص»، وهو من المبادئ الدستورية المستقرة في مختلف الأنظمة القانونية. ولا يقتصر هذا المبدأ على تحديد الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة لها، بل يمتد كذلك إلى تنظيم السلطات والإجراءات التي تباشرها أجهزة العدالة الجنائية، بما في ذلك النيابة العامة، بحيث لا يجوز لها اتخاذ أي إجراء إلا في الحدود التي رسمها القانون.

وفي التشريع الليبي تستمد النيابة العامة اختصاصها من قانون الإجراءات الجنائية والقوانين المنظمة للسلطة القضائية، فضلاً عن القوانين الخاصة المتعلقة بحماية الصحة العامة والغذاء. ويترتب على ذلك أن أي تدخل وقائي تقوم به النيابة العامة يجب أن يكون مستندًا إلى أساس قانوني واضح، سواء تعلق بإصدار التعليمات لأعضاء الضبط القضائي، أو الإشراف على حملات التفتيش، أو الأمر بالتحفظ على الأغذية غير الصالحة للاستهلاك، أو مباشرة التحقيق عند اكتشاف المخالفات التي تمس سلامة الغذاء.(مكتب النائب العام الليبي، مصدر إلكتروني)

ومن ثم فإن مبدأ الشرعية لا يشكل قيدًا على العمل الوقائي، بل يمثل الإطار الذي يضفي عليه المشروعية ويضمن احترام الحقوق والحريات، ويحول دون تحول التدخل الوقائي إلى وسيلة للمساس غير المشروع بحقوق الأفراد أو حرية النشاط الاقتصادي.

ثانياً: التقييم القانوني لاختصاصات النيابة العامة في حماية الأمن الغذائي

أظهرت الممارسة العملية في ليبيا تطورًا ملحوظًا في دور النيابة العامة في مجال حماية الأمن الغذائي، حيث اتجه مكتب النائب العام إلى تفعيل الرقابة على الأسواق والمسالخ والمصانع والمخازن ومنافذ بيع الأغذية، بالتنسيق مع جهات الضبط المختصة، كما أصدر العديد من التعليمات الرامية إلى تشديد الرقابة على الجرائم التي تمس صحة المستهلك وسلامة الغذاء. ويعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا بأن مكافحة الجرائم الغذائية لا تتحقق من خلال العقوبات وحدها، وإنما تتطلب إجراءات استباقية تكفل إزالة مصادر الخطر قبل وقوع الضرر. غير أن فعالية هذه الإجراءات تظل مرتبطة بمدى وجود تنظيم تشريعي متكامل يحدد

بدقة اختصاصات كل جهة، ويبين حدود تدخل النيابة العامة وآليات التنسيق بينها وبين الأجهزة الرقابية، حتى لا يحدث تداخل في الاختصاصات أو ازدواج في الإجراءات، وهو ما قد يؤثر في كفاءة الحماية الجنائية المنشودة.

ثالثاً: مدى توافق الإجراءات الوقائية مع ضمانات الحقوق والحريات

يقتضي احترام دولة القانون ألا تتحول التدابير الوقائية إلى قيود غير مبررة على الحقوق الدستورية للأفراد، كحرية التجارة وحق الملكية وحرمة المساكن والمنشآت الخاصة. ولذلك فإن الإجراءات الوقائية، مثل التفتيش أو التحفظ على السلع أو إغلاق المنشآت المخالفة، يجب أن تتم وفق الضوابط التي يقررها القانون، مع خضوعها لرقابة القضاء وإمكانية الطعن عليها كلما اقتضى الأمر، كما أن مبدأ التناسب يعد معيارًا أساسيًا لتقييم مشروعية هذه الإجراءات؛ إذ ينبغي أن تكون الوسيلة المتخذة لازمة لتحقيق الغرض الوقائي، وألا تتجاوز القدر اللازم لحماية الصحة العامة، بحيث يتحقق التوازن بين المصلحة العامة وحقوق الأفراد.

رابعاً: تقييم فعالية السياسة الجنائية الوقائية

تكشف الدراسة أن السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا ما زالت في مرحلة التطور، وأن النجاحات التي حققتها النيابة العامة في ضبط العديد من الجرائم الغذائية تعكس وجود إرادة مؤسسية لتعزيز الأمن الغذائي، إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى دعم تشريعي ومؤسسي أكبر، من خلال إصدار قانون متكامل لسلامة الغذاء، وتوسيع وسائل الرقابة الرقمية، وتعزيز التعاون بين النيابة العامة والجهات الفنية المختصة، بما يضمن سرعة اكتشاف المخاطر قبل تحولها إلى جرائم تمس صحة المجتمع.

الرأي الشخصي: أرى أن السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا تمثل تحولًا مهمًا في فلسفة العدالة الجنائية، لأنها تنقل وظيفة النيابة العامة من الاقتصار على تحريك الدعوى الجنائية إلى الإسهام الفعلي في حماية المجتمع من المخاطر قبل وقوعها. غير أن نجاح هذا التوجه يظل مرهونًا بوجود إطار تشريعي أكثر وضوحًا يحدد الاختصاصات الوقائية للنيابة العامة، ويعزز استقلال الجهات الرقابية، ويكفل استخدام الوسائل العلمية الحديثة في الكشف المبكر عن المخاطر الغذائية. كما أرى أن استحداث نيابات متخصصة في الجرائم الاقتصادية والغذائية من شأنه

أن يرفع كفاءة الأداء ويحقق حماية أكثر فاعلية للأمن الغذائي، انسجامًا مع الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية المقارنة.

المطلب الثاني: التجارب المقارنة والرؤية المستقبلية لتطوير السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا

تمهيد:

أصبحت السياسة الجنائية الوقائية في مجال حماية الأمن الغذائي من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في التشريعات المقارنة، وذلك نتيجة تنامي المخاطر المرتبطة بالغذاء واتساع آثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أثبتت التجارب الدولية أن نجاح الدولة في مواجهة الجرائم الغذائية لا يرتبط فقط بتشديد العقوبات، وإنما يعتمد بصورة أساسية على وجود منظومة وقائية متكاملة تتضافر فيها جهود النيابة العامة والجهات الرقابية والإدارية والقضائية، بما يضمن الكشف المبكر عن المخالفات ومنع تحولها إلى جرائم تمس حياة الإنسان وصحته. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التجارب المقارنة تمثل وسيلة علمية مهمة لاستنباط أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا، مع مراعاة خصوصية النظام القانوني الليبي وطبيعة مؤسساته القضائية والإدارية.(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022، ص 18)

كما أن الاستفادة من التجارب المقارنة لا تعني نقل النماذج الأجنبية بصورة حرفية، وإنما تستهدف تحليل عناصر النجاح فيها، واستخلاص المبادئ التي يمكن مواءمتها مع البيئة التشريعية الليبية.(Pradel,jean,2021,p417)

أولاً: التجربة الفرنسية في السياسة الجنائية الوقائية

تعد فرنسا من الدول الرائدة في مجال حماية الأمن الغذائي، إذ اعتمدت نموذجًا متطورًا يقوم على التكامل بين الأجهزة القضائية والإدارية والفنية. وتضطلع النيابة العامة الفرنسية بدور محوري في الإشراف على التحقيقات المتعلقة بالجرائم الغذائية، مع التنسيق المستمر مع أجهزة الرقابة الصحية والبيطرية وهيئات حماية المستهلك، بما يسمح بالتدخل السريع عند اكتشاف أي خطر يهدد سلامة الغذاء.(وزارة الزراعة الفرنسية، 2023).

ويتميز النظام الفرنسي بتبني مبدأ الوقاية قبل وقوع الضرر، حيث تُمنح السلطات المختصة صلاحيات واسعة في سحب المنتجات الغذائية من الأسواق، وإغلاق المنشآت المخالفة مؤقتًا، والتحفظ على المواد التي يشتبه في عدم صلاحيتها، وذلك قبل انتظار تحقق النتيجة الإجرامية. وقد أسهم هذا النهج في تقليص معدلات انتشار الأغذية غير المطابقة للمواصفات، ورفع مستوى الثقة في منظومة الرقابة الغذائية. وتستفيد النيابة العامة الفرنسية كذلك من قواعد البيانات الرقمية، ونظم تتبع المنتجات الغذائية، مما يسهل تحديد مصدر المخالفة وسرعة مباشرة الإجراءات القانونية، ويعزز من فعالية السياسة الجنائية الوقائية في مواجهة الجرائم الاقتصادية والغذائية المعقدة.(الهيئة القومية لسلامة الغذاء، 2023).

ثانياً: التجربة المصرية في حماية الأمن الغذائي

شهدت جمهورية مصر العربية خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في تنظيم الرقابة على الغذاء، خاصة بعد إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء، والتي تعمل بالتنسيق مع النيابة العامة وأجهزة الضبط القضائي المختصة. وقد انعكس هذا التنظيم المؤسسي على سرعة اكتشاف المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق مرتكبيها. كما أصدرت النيابة العامة المصرية العديد من التعليمات الدورية التي تؤكد ضرورة الإسراع في التحقيق في الجرائم المتعلقة بالغش الغذائي والسلع الفاسدة، مع إعطاء الأولوية للقضايا التي تمس صحة المواطنين. ويلاحظ أن هذا التوجه يعكس تحولًا واضحًا نحو اعتماد مفهوم العدالة الوقائية، التي تستهدف إزالة مصادر الخطر قبل أن تتحول إلى كوارث صحية أو اقتصادية.(النيابة العامة المصرية، 2022)

ومن أبرز ملامح التجربة المصرية الاعتماد على حملات التفتيش المشتركة بين الجهات القضائية والرقابية، إلى جانب استخدام المختبرات الفنية في إثبات المخالفات، وهو ما يعزز من قوة الأدلة أمام القضاء ويحد من إفلات المخالفين من المسؤولية الجنائية.

ثالثاً: التجربة الإماراتية كنموذج للإدارة الوقائية الحديثة:

تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى التجارب العربية المتقدمة في مجال سلامة الغذاء، حيث اعتمدت تشريعات حديثة تقوم على الإدارة الاستباقية

للمخاطر، وربطت الرقابة الغذائية بالتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، بما يسمح برصد المخالفات وتحليلها بصورة آنية.(هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، 2023: ص 41)

وتقوم الجهات المختصة، بالتعاون مع النيابة العامة، بمتابعة المنشآت الغذائية بصورة مستمرة، مع تطبيق نظام إلكتروني لتتبع الأغذية وسحب المنتجات غير المطابقة للمواصفات فور اكتشافها. كما يتم تبادل المعلومات بين مختلف الجهات الحكومية بصورة فورية، الأمر الذي يقلل من زمن الاستجابة للمخاطر الغذائية. وتؤكد هذه التجربة أن التطور التقني أصبح عنصرًا أساسيًا في نجاح السياسة الجنائية الوقائية، وأن الاعتماد على الرقابة التقليدية وحدها لم يعد كافيًا لمواجهة الجرائم الغذائية الحديثة التي تتسم بالتعقيد والتطور المستمر.

رابعاً: آفاق تطوير السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا

في ضوء ما سبق، تبدو الحاجة ملحة إلى تطوير السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا من خلال تبني رؤية تشريعية ومؤسسية متكاملة، تنطلق من اعتبار الأمن الغذائي جزءًا من الأمن الوطني، وليس مجرد مسألة صحية أو اقتصادية. ويتطلب ذلك إصدار تشريع موحد لسلامة الغذاء يحدد اختصاصات جميع الجهات المعنية، ويعزز دور النيابة العامة في الإشراف على الإجراءات الوقائية، ويكفل التنسيق بينها وبين الأجهزة الرقابية والإدارية.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023: ص 58)

كما ينبغي تعزيز استخدام الوسائل الرقمية في الرقابة على تداول الأغذية، وإنشاء قواعد بيانات وطنية للمخالفات الغذائية، وتطوير المختبرات الجنائية والفنية، فضلاً عن تأهيل أعضاء النيابة العامة وأجهزة الضبط القضائي من خلال برامج تدريب متخصصة في الجرائم الغذائية والأدلة العلمية الحديثة.(منظمة الصحة العالمية، 2022: ص 64)

ومن الجوانب المهمة كذلك إنشاء نيابات متخصصة في الجرائم الاقتصادية والغذائية، بما يسهم في توحيد الاجتهاد القضائي، وسرعة الفصل في القضايا، ورفع مستوى الكفاءة المهنية، إلى جانب تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية للاستفادة من الخبرات الفنية والتشريعية في هذا المجال.

الرأي الشخصي : أرى أن التشريع الليبي يمتلك الأساس القانوني الذي يسمح بتفعيل السياسة الجنائية الوقائية، إلا أن التطبيق العملي لا يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والتطوير. فالنجاحات التي حققتها النيابة العامة في السنوات الأخيرة في مكافحة الجرائم التي تمس الأمن الغذائي تؤكد وجود إرادة مؤسسية حقيقية، لكنها تحتاج إلى دعم تشريعي يحدد بصورة أدق حدود الاختصاص الوقائي، ويعزز التكامل بين الجهات الرقابية والقضائية.

كما أرى أن الاستفادة من التجارب الفرنسية والمصرية والإماراتية لا ينبغي أن تكون في نقل النصوص القانونية فحسب، وإنما في تبني فلسفة الإدارة الوقائية للمخاطر، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وإنشاء منظومة وطنية متكاملة لسلامة الغذاء، يكون للنيابة العامة فيها دور قيادي في حماية المجتمع قبل وقوع الجريمة، وهو ما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية ويحقق أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون.

الخاتمة والنتائج

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن السياسة الجنائية الوقائية أصبحت إحدى الركائز الأساسية للسياسة الجنائية الحديثة، بعد أن تجاوز الفكر القانوني المعاصر المفهوم التقليدي للعدالة الجنائية القائم على العقاب اللاحق لوقوع الجريمة، إلى تبني فلسفة قانونية أكثر شمولًا تستهدف منع الجريمة قبل وقوعها، وتقليل فرص تحقق نتائجها الضارة. ويبرز هذا التحول بوضوح في مجال حماية الأمن الغذائي، باعتباره من المجالات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحق الإنسان في الحياة والصحة، وبالأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وقد بينت الدراسة أن الأمن الغذائي لم يعد مجرد مفهوم اقتصادي أو اجتماعي، وإنما أصبح مصلحة قانونية تستوجب الحماية الجنائية، الأمر الذي فرض على التشريعات الحديثة تطوير أدواتها القانونية لمواجهة الجرائم التي تستهدف سلامة الغذاء. ولم تعد العقوبات الجنائية التقليدية وحدها كافية لتحقيق الردع، بل أصبحت الإجراءات الوقائية والرقابية، والتنسيق المؤسسي، والتدخل المبكر، تمثل وسائل أكثر فاعلية في الحد من هذه الجرائم قبل وقوع آثارها الضارة.

كما أظهرت الدراسة أن النيابة العامة الليبية تؤدي دورًا متناميًا في حماية الأمن الغذائي، ليس فقط من خلال مباشرة التحقيق وتحريك الدعوى الجنائية، وإنما أيضًا عبر الإشراف على أعمال الضبط القضائي، ومتابعة تنفيذ القوانين، والتنسيق مع الأجهزة الرقابية المختصة، وإصدار التعليمات التي تستهدف تعزيز الرقابة الوقائية على الأسواق والمنشآت الغذائية. ويعكس هذا الدور تطورًا ملحوظًا في مفهوم وظيفة النيابة العامة باعتبارها أحد أهم أدوات الدولة في حماية المصالح العامة وصيانة النظام العام، ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة عن وجود عدد من التحديات التي ما تزال تحد من فعالية السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا، ومن أهمها تعدد الجهات المختصة بالرقابة على الغذاء، وغياب تشريع موحد ينظم سلامة الغذاء بصورة متكاملة، إضافة إلى محدودية استخدام الوسائل التقنية الحديثة في الكشف المبكر عن المخالفات، وعدم وجود تنظيم تشريعي خاص يحدد بصورة دقيقة الاختصاصات الوقائية للنيابة العامة في هذا المجال.

وأوضحت الدراسة، من خلال تحليل التجارب المقارنة، أن نجاح السياسة الجنائية الوقائية يرتبط بوجود منظومة تشريعية متكاملة تقوم على التنسيق بين السلطات القضائية والإدارية والرقابية، وتستند إلى قواعد علمية دقيقة في إدارة المخاطر الغذائية، مع توظيف التقنيات الحديثة في عمليات التفتيش والرقابة وتتبع المنتجات الغذائية، بما يسمح بسرعة اكتشاف مصادر الخطر واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة قبل وقوع الضرر.

كما تبين أن التجارب المقارنة، ولا سيما الفرنسية والمصرية والإماراتية، تقدم نماذج عملية يمكن الاستفادة منها في تطوير النظام القانوني الليبي، سواء من خلال إنشاء هيئات متخصصة لسلامة الغذاء، أو استحداث نيابات متخصصة في الجرائم الاقتصادية والغذائية، أو تطوير قواعد البيانات الوطنية، أو تعزيز التكامل المؤسسي بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يحقق أعلى مستويات الحماية القانونية للمستهلك.

وتخلص الدراسة إلى أن تطوير السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا لا يتطلب تعديل النصوص القانونية فحسب، بل يستوجب أيضًا ترسيخ ثقافة الوقاية داخل منظومة العدالة الجنائية، وتعزيز التعاون بين النيابة العامة والجهات الرقابية، ورفع كفاءة أعضاء الضبط القضائي، والاستفادة من التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي

في تحليل المخاطر والكشف المبكر عن الجرائم الغذائية، بما يواكب التطورات العالمية في مجال العدالة الجنائية الوقائية.

ويرى الباحث أن حماية الأمن الغذائي تمثل استثمارًا في أمن الدولة واستقرارها، وأن الدور الذي تضطلع به النيابة العامة الليبية في هذا المجال يستحق مزيدًا من الدعم التشريعي والمؤسسي، من خلال منحها أدوات قانونية أكثر فاعلية لممارسة اختصاصاتها الوقائية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الضمانات الدستورية وحقوق الأفراد، تحقيقًا للتوازن بين حماية المجتمع واحترام سيادة القانون، ومن ثم، فإن مستقبل السياسة الجنائية الوقائية في ليبيا يرتبط بقدرة المشرع على بناء منظومة قانونية حديثة تتسم بالمرونة والتكامل، وبقدرة مؤسسات العدالة على تبني أساليب العمل الوقائي، بما يجعل الوقاية من الجريمة هدفًا يسبق العقاب، ويؤسس لمرحلة جديدة من الحماية الجنائية الفعالة للأمن الغذائي، انسجامًا مع متطلبات التنمية المستدامة وأهداف الإصلاح المؤسسي وتعزيز الثقة في منظومة العدالة.

التوصيات

1. إصدار قانون ليبي موحد لسلامة الغذاء يتضمن تنظيمًا شاملًا للرقابة والاختصاصات والإجراءات الوقائية والجزاءات الجنائية.

2. استحداث نيابات متخصصة في الجرائم الاقتصادية والغذائية تتولى التحقيق والإشراف على الجرائم التي تمس الأمن الغذائي.

3. وضع إطار قانوني ينظم بصورة واضحة اختصاصات النيابة العامة في مجال التدخل الوقائي، بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع وضمان الحقوق والحريات.

4. تعزيز التنسيق المؤسسي بين النيابة العامة والجهات الرقابية والصحية والبلديات والأجهزة الأمنية من خلال إنشاء لجان وطنية دائمة لتبادل المعلومات.

5. تطوير المختبرات الجنائية والفنية المعنية بفحص الأغذية، وتزويدها بالتقنيات الحديثة التي تمكنها من سرعة اكتشاف المخالفات.

6. إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لتسجيل الجرائم والمخالفات المتعلقة بالغذاء، بما يساعد في تحليل المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.

7. إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في أعمال التفتيش والرقابة وتتبع المنتجات الغذائية، بما يواكب التطورات العالمية.

8. تنظيم برامج تدريبية متخصصة لأعضاء النيابة العامة وأجهزة الضبط القضائي والمفتشين في مجالات الجرائم الغذائية والأدلة الفنية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

1. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة العاشرة، مزيدة ومنقحة، الجزء الاول والثاني، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ج1/1551، ج2/892 صفحة، القاهرة، 2016.

2. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية،ط2، 1163 صفحة القاهرة، 2018.

3. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط5، 1707 صفحة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.

4. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم الاقتصادية وأثرها على الأمن الغذائي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.

5. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة حديثة،2015، ص607/639.

6. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015،ص421.

7. علي عبد القادر القهوجي، أصول علم الإجرام والسياسة الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2016.

8. حمد حسين منصور، الحماية الجنائية للمستهلك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.

ثانيا: التشريعات

- الإعلان الدستوري الليبي، الصادر في 3 أغسطس 2011 وتعديلاته.
- قانون العقوبات الليبي.
- قانون الإجراءات الجنائية الليبي.
- قانون حماية المستهلك الليبي.
- قانون النظام الصحي الليبي.

ثالثا: الاتفاقيات والوثائق الدولية

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تقارير الأمن الغذائي العالمية.
2. منظمة الصحة العالمية (WHO)، المبادئ المتعلقة بسلامة الغذاء.
3. الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، الهدف الثاني (القضاء على الجوع).

رابعا: البحوث والدوريات العلمية

1. أحمد عبد الكريم سلامة، "السياسة الجنائية الوقائية في التشريعات الحديثة"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 3، 2019.
2. محمد عبد اللطيف، "الحماية الجنائية للأمن الغذائي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 65، 2020.
3. عبد الله محمد الزائدي، "دور النيابة العامة في حماية الصحة العامة"، مجلة القضاء والقانون، ليبيا، العدد 12، 2021.
4. إبراهيم عبد العزيز، "الأمن الغذائي والسياسة الجنائية"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الإسكندرية، العدد 4، 2018.

خامسا: المصادر الإلكترونية

- مكتب النائب العام الليبي.
- منظمة الأغذية والزراعة (FAO).
- منظمة الصحة العالمية (WHO).
- منصة التشريعات الليبية.